

دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد  
المعرفة في الجزائر- بين الواقع والمأمول-

The role of the National Agency for the Management of Microcredit  
and Emerging Enterprises in Promoting the Knowledge Economy in

Algeria - Between Reality and Hope

1- ولد قادة مختار

Ouldkada mokhtar

جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

mokhtar.ouldkada@univ-mascara.dz

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معالجة أهمية ودور المؤسسات الناشئة باعتبارها اداة فعالة في تطوير الاقتصاد الوطني والبعيد عن ريع البترول لكن هاته المؤسسات الناشئة تفتقر في غالب الاحيان الى الموارد المالية الكافية لتجسيد مشاريعها وافكارها لهذا كان لزاما على الجزائر توفير بيئة ملائمة وإمكانات لازمة لها من خلال امدادها بكل انواع الدعم المالي والمعنوي اللازم لانطلاقها ولعل ابرز هذا الدعم هو آلية القرض المصغر والذي يعد بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث انه يسمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل وعليه قامت الجزائر بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأنشئت معها المشاتل أو حاضنات الأعمال والتي لا تقل أهمية ودورا عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر باعتبارهما آليتين توفران الدعم للمشروعات الصغيرة الناشئة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الناشئة، حاضنات الاعمال، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

#### Abstract:

This study aims to address the importance and role of emerging institutions as an effective tool in developing the national economy and away from oil rents, but these emerging institutions often lack sufficient financial resources to embody their projects and ideas. By providing it with all kinds of financial and moral support necessary for its launch, and perhaps the most prominent of this support is the micro-loan mechanism, which serves as a tool to combat vulnerability, as it allows the category of disadvantaged people to improve their living conditions, through the development of their own activities that enable them to obtain incomes.

Algeria established the National Agency for the Management of Microcredit' and established with it nurseries or business incubators, which are also no less important than the National Agency for the

Management of Microcredit' as two mechanisms that provide support for small emerging projects

Keywords: Small enterprises, business incubators, the National Agency for the Management of Microcredit

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

## 1. مقدمة:

يعتبر القرض المصغر اداة تمويلية مهمة للمؤسسات الصغيرة الناشئة وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر اداة تجسيدها في الجزائر من خلال المشاركة في هاته المشروعات عن طريق تقديم الدعم الكافي سواء اكان هذا الدعم ماديا او فنيا او اداريا ولقد ظهر جهاز القرض المصغر لأول مرة في الجزائر في سنة 1999 لكنه لم يعرف النجاح اللازم نتيجة للظروف العامة للبلاد ليتم بعدها انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والذي اوكلت لها مهمة تسيير جهاز القرض المصغر ومنح سلف بدون فوائد ومرافقة أصحاب المشاريع والمستفيدين من هذا الجهاز وفق دفتر شروط يربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى جميع المؤسسات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وخلال تلك الفترة ايضا أنشئت الجزائر حاضنات الأعمال والتي لا تقل أهمية عن جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لأنها تعتبر شركات تساعد الشركات الجديدة والناشئة على التطور من خلال تقديم المساعدة وتوفير مساحة تشغيل مشتركة لتلك الشركات ضمن إطار عام يسمى مشاتل المؤسسات التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78<sup>ii</sup> والذي نص في مادته الأولى على انه تنشأ مؤسسات تسمى "مشاتل المؤسسات" تتكفل بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتتكون المشاتل من المحضنة والتي هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات<sup>iii</sup> وتتوخى حاضنات الأعمال تقديم الدعم الكامل لمنشئي المؤسسات الجديدة ولحاملي المشاريع والابتكارات بالإضافة إلى المشاركة أيضا في الحركية الاقتصادية للدولة الجزائرية.

فكل من حاضنات الأعمال والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لهما القدرة على تمويل المشاريع والمشاركة في الأرباح والخسائر ويتقاسمان الكثير من الخصائص ومنه تبرز إشكالية البحث الأساسية من خلال التساؤلات التالية: إلى أي مدى يمكن التكامل بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع حاضنات الأعمال؟ وهل يمكن التكامل بينهما في تمويل المؤسسات الناشئة؟ ما مدى فعاليتها في تحقيق اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث أهمية بالغة فيما يتعلق بالعلاقة بين حاضنات الأعمال والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الصغيرة الناشئة إذ أن البحث يركز على الجانب والإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بينهما وبين المؤسسة الصغيرة الناشئة.

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من اجل ربط النتائج بالأسباب مع الاستعانة أحيانا بالمنهج المقارن من خلال المقارنة بين حاضنات الأعمال والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وللإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا بحثنا إلى المحاور الأساسية التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والناشئة ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة

المبحث الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنات الأعمال و دورهما في تعزيز قدرة المؤسسات الناشئة

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والناشئة ودورها في تعزيز اقتصاد المعرفة.

لا يوجد تعريف موحد وجامع للمؤسسات الناشئة وكذا المؤسسات المصغرة'فالتعريفات في مجملها عامة تفتقر الى الدقة في المفهوم وسوف نتناول المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة والصغيرة واطارها التشريعي

من بين تعاريف الجامعة التي تتضمن السمات الأكثر استخداما لتعريف المؤسسات الناشئة هو ذلك التعريف الذي قال بان: "المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة عادة ما تكون صغيرة، في مرحلتها المبكرة من التشغيل، تسعى إلى تحقيق نموذج أعمال مستدامة وقابلة للتطوير ومربحة تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع"<sup>iv</sup>.

وفي الجزائر صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020 المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لعلامات "الشركات الناشئة" و"المشاريع المبتكرة" و"الحاضنات" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيورها، حيث نصت المادة 11<sup>v</sup> من على أنه: تعتبر "مؤسسة ناشئة" كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية:

1 يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثمانية 8 سنوات.

2 يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة الناشئة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة.

3 يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

4 أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50 %، على الأقل، من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمد أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

5 يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية.

6 يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز

## اقتصاد المعرفة في الجزائر

ومما يلاحظ هو ان المشرع الجزائري لم يقيم بتعريف المؤسسة الناشئة مباشرة وإنما قام بسرد أهم الشروط التي يجب أن تتوفر في المشروع لكي يمنحه المشرع صفة "المؤسسة الناشئة" وهو ما يعاب على المشرع الجزائري لان مفهوم المؤسسة الناشئة قد يتداخل مع مفهوم المؤسسات الصغيرة التي اختلف الباحثون حول مفهومها ايضا بحيث ان تلك التعاريف تختلف فيما بينها باختلاف زوايا البحث بين فقهاء القانون وفقهاء الاقتصاد ولقد أثار تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة هو أيضا جدلا واسعا رغم أهميتها في المحيط الاقتصادي العام ويرجع سبب اختلاف التعريفات بين المفكرين والهيئات الاقتصادية إلى العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية لكل دولة، فوفقا لتعريف البنك الدولي الذي ميز بين المؤسسة المصغرة والصغيرة فالمؤسسة الصغيرة هي تلك التي يكون فيها اقل من 10 موظفين وإجمالي أصولها اقل من 100000 دولار أمريكي وحجم مبيعاتها لا يتعدى 100000 دولار أمريكي أما المؤسسة الصغيرة هي التي توظف اقل من 50 عاملا وكل إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا تتعدى 3 ملايين دولار أمريكي<sup>vi</sup> وعليه فالبنك الدولي اعتمد في تعريفه على قيمة الأصول وعدد العمال وحجم المبيعات وفرق بين المؤسسة الصغيرة والمؤسسة المصغرة.

اما المشرع الجزائري ووفقا لنصّي المادتين السادسة (6) و السابعة (7) من القانون رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق لـ 12 ديسمبر سنة 2001م، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف المؤسسة الصغيرة بانها تلك المؤسسة التي تشغل ما بين عشر (10) إلى تسع وأربعين (49) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار جزائري أما المؤسسة المصغرة فهي تلك المؤسسة التي تشغل من عامل واحد إلى تسع عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشر ملايين دينار جزائري مع مراعاة استيفائها لمعايير الاستقلالية واشترط المشرع الجزائري ان تكون- هاته الشركات- مؤسسات متخصصة في انتاج السلع والخدمات<sup>vii</sup> والمشرع الجزائري لم يختلف في وصفه عما الذي اعتمده البنك الدولي من معايير تميز المؤسسة الصغيرة والمصغرة واعتمد كلاهما على قيمة الأصول وعدد العمال في تعريفهما.

## المطلب الثاني: دور المؤسسات الناشئة والصغيرة في تعزيز اقتصاد المعرفة

يقصد بالاقتصاد المعرفي الذي يطلق عليه أيضا "الاقتصاد الجديد" أو "اقتصاد المعلومات" الاقتصاد القائم على المعرفة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعد المعرفة هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي تعتمد اقتصاديات المعرفة بالأساس على توافر تقنية الاتصالات والمعلومات، وتستخدم الابتكار والرقمنة لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة مرتفعة وفي هذا السياق يمكن تعريف "المعرفة" أنها:

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

المرحلة الأخيرة من مراحل تحول البيانات إلى معلومات، والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة محيطة بهذا التحول على العكس من الاقتصاد التقليدي، حيث يكون النمو مبنيا على أسس العمل والأرض ورأس المال والتنظيم<sup>viii</sup>.

وقد وضعت الجزائر خطوطا عريضة وتدابير للمساعدة والدعم لترقيته المؤسسات الصغيرة ضمن اقتصاد المعرفة<sup>ix</sup> والتي تتمثل في:

انعاش النمو الاقتصادي للبلاد

ادراج تطوير المؤسسات الصغيرة ضمن الحركة الوطنية والمتمثلة في التطور والتكيف التكنولوجي.

تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها.

ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والاقتصادي والمهني والتكنولوجي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة.

تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة وتحسين أداءها.

ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة.

ونظرا للأهمية الكبرى للمؤسسات الصغيرة والناشئة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تتمثل في أنها تلعب دورا فعالا خاصة في تعاقدات من الباطن بينها وبين المؤسسات العملاقة كما أنها تساهم في تلبية جزء كبير من الحاجيات الضرورية للمجتمع<sup>x</sup> بالإضافة إلى أنها سوق كبير لجهات التمويل كحاضنات الأعمال هو ما شجع المشرع الجزائري مؤخرا على منح تلك المؤسسات الدعم الكامل من خلال تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع استقبال المخصصة لها بالإضافة إلى تسهيل حصولها على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها وتشجيع بروز محيط اقتصادي وعلمي وقانوني يضمن لتلك المؤسسات الدعم الضروري لترقيتها وتطويرها.

لكن رغم الدعم التشريعي الذي أولاه المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والناشئة والذي كان متأخرا نوعا ما إلا أن هاته المؤسسات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها ومن الملاحظ بأن هذه المشاكل قد تكون إما داخلية تتصل بالمؤسسة وتكون ناجمة في أغلب الأحيان عن وجود اختلال في الهيكل الداخلي لها، وإما خارجية مرتبطة بمناخ النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه وفي موازاة ذلك يمكن أن تصنف المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة في الجزائر بأنها مشاكل اقتصادية<sup>xi</sup> مرتبطة بالأساس بهشاشة الاقتصاد الوطني الريعي وكذا ضعف الأطر التشريعية المنظمة لنشاط هاته المؤسسات بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتسويق.

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

المبحث الثاني : حاضنات الأعمال و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و دورهما في تعزيز قدرة المؤسسات الناشئة والصغيرة

إن فكرة حاضنات الأعمال مستوحاة من الحاضنة التي يضع فيها الأطفال ذوو الحاجات الخاصة فيها حين ولادتهم وهذا من اجل تخطي صعوبات المحيطة بهم والتي قد تحول بينهم وبين نموهم الطبيعي.

المطلب الاول:الاطار التشريعي لحاضنات الاعمال

حاضنات الأعمال تعد أداه لرعاية المستثمرين الصغار من خلال تشجيعهم وتنمية روح المبادرة لديهم<sup>xiii</sup> ونتيجة النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة في الدول العظمى سعت الجزائر إلى وضع الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال رغم تاخرها.

ووفقا للمرسوم التنفيذي 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 هـ الموافق لـ 25 فيفري 2003م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات<sup>xiii</sup> عرف المشرع الجزائري المشاتل على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل المشاتل إحدى الأشكال التالية:

المحضنة: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشة الربط: وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

يلاحظ أن المشرع الجزائري قسّم المشاتل إلى ثلاثة أنواع كل نوع له اختصاصه وحسب نوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع، إذ انه ربط المحضنة بالمشاريع المتعلقة بالخدمات تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات دون غيرها، وهو في الحقيقة تقييد تجاوزته العديد من البلدان الكبرى التي ساوت بين المشاتل وحاضنات الأعمال.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث ان المشرع حدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة.

وأشار المشرع الجزائري أيضا إلى أن هاته المشاتل تتوخى الأهداف التالية<sup>xiv</sup>:

تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم التقني لمنشئي المؤسسات.

ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة وتشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل.

العمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في مكان تواجدها.

ومن بين مهام المشاتل في الجزائر أيضا تسيير المحلات التي تحتضن أصحاب المشاريع عن طريق وضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مع طبيعة المشتلة و احتياجات المشروع كما ان هاته المشاتل تساعد في التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات الحديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع وتضع تحت تصرفهم العتاد والتجهيزات اللازمة لذلك وزيادة على ذلك تتولى المشاتل فيما يتعلق الاستشارة المقدمة للمؤسسات مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل الانطلاق في مشاريعهم وكذا بعده.

وترجع أسباب تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى البيئة الاقتصادية المبنية على الريع البترولي التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية وما زالت تمر بها ولكن بدرجة اقل نوعا ما التي قتلت روح الابداع لدى الشباب ويمكن حصر العوامل والأسباب التي أدت إلى تأخر انطلاق حاضنات الأعمال في الجزائر إلى:

-تأخر صدور القوانين المنظمة لنشاط حاضنات الأعمال حيث كان صدور أولى المراسيم في سنة 2003<sup>xv</sup>.

-هشاشة النظام القانوني ككل وغياب الإرادة السياسية الحقيقية لإنجاحها.

-انعدام الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات خاصة في المدن الداخلية.

-العقبات والعراقيل البيروقراطية التي ما زالت تنخر الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر، وغياب التنسيق بينها والذي تشكل أهم عائق تطوير الاقتصاد الوطني.

-غياب النصوص التنظيمية الخاصة بحاضنات الأعمال ما عدا قانون 2003.

-غياب كمي لدور مراكز البحث الجامعية من جهة والقطاع الإقتصادي من جهة أخرى

-مشكل العقار وهو اكبر مشكل تعاني منه جميع القطاعات المنتجة في الجزائر بما فيها الحاضنة الأعمال.

-ضعف التمويل المباشر بل وغيابه في كثير من الأحيان خصوصا من المنظومة المصرفية الحالية التي لا

تشجع بتاتا على إنشاء حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة.

لكن يتطلب ضمان نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للجهود ووجود إرادة سياسية

حقيقية لتوسيع نطاق هاته الحاضنات في كل ربوع الوطن وإعطائها كل الدعم الكافي وهو ما تجلى في

إنشاء وزارة كاملة تعنى بالمؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال أطلق عليها: الوزارة المنتدبة لدى الوزير

الأول المكلفة باقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة وحدد المرسوم التنفيذي رقم 20-306 مؤرخ في 27

صفر عام 1442 الموافق 15 أكتوبر 2020 صلاحيات الوزير والتي تتمثل<sup>xvi</sup> في اقتراح النظام القانوني

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر والتنظيمي لاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وضمان انسجامها وإعداد المخططات والبرامج والمشاريع لتطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ترقية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وكذا دعم المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في مجال المؤسسات الناشئة بالإضافة الى دعم الابتكار واثمين منتجات البحث العلمي وأخيرا ضمان يقضة دائمة في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة. وتجلت أيضا الارادة السياسية في الجزائر من خلال استحداث لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و"مشروع مبتكر" وحاضنات الاعمال بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 تحت وصاية الوزارة المنتدبة لدى الوزير الاول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة تتولى منح علامة حاضنات الأعمال والمساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة و ترقيةها<sup>xvii</sup> بالإضافة إلى إطلاق اكبر منصة افريقية جزائرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر اطلق عليها اسم AFRICA BY INCUBME في أواخر شهر جانفي 2021 كما خُص مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 07-03-2021 برئاسة رئيس الجمهورية إلى إسدائه بتعليمات تتعلق بالتفعيل الفوري لصندوق المؤسسات الناشئة وهو ما يدل على وجود ارادة سياسية حقيقية من اجل النهوض بحاضنات الاعمال لتكون قاطرة المشاريع الاقتصادية في الجزائر.

**المطلب الثاني: مساهمته الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تنمية المؤسسات الناشئة والصغيرة**

يعد القرض المصغر اداة فعالة لمحاربة الهشاشة اذ انه يساعد فئة من الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم وهذا من خلال استحداث نشاطات خاصة بهم تمكنهم من الحصول على مداخيل وعليه انشأت الجزائر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كانت موضوعة تتبع رئيس الحكومة مباشرة لتوضع بعدها تحت وصاية الوزير المكلف بالتضامن الوطني بموجب مرسوم رئاسي رقم 08-10 مؤرخ في 27 يناير سنة 2008 تتمتع بالشخصية المعنوية لديها فروع وتنسيقيات في كامل التراب الوطني تقوم بالأساس بدعم ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل مهام الأساسية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في<sup>xviii</sup>:

تسيير جهاز القرض المصغر وغف التنظيم المعمول به

دعم ومرافقة المستفيد من القرض المصغر.

منح سلف بدون فائدة.

ابلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام دفتر الشروط الذي يربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

تشكيل قاعدة بيانات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.

تكوين علاقة مع البنوك و المؤسسات المالية في اطار التمويل الثلاثي للمشاريع ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في اطار تنفيذ انشطتهم.

وتتمثل الخدمات و القروض التي تقدمها الوكالة فيما يلي:

سلفة صغيرة بدون فائدة لا تتجاوز 100000 دج وقد تصل الى 250000 دج على مستوى ولايات الجنوب مع انعدام المساهمة الشخصية للمستفيد لترتفع الى قروض معتبرة مقدرة 1000000 دج موجبة لخلق نشاطات والتي تستدعي تمويلا مركبا مع البنوك وتبلغ المساهمة الشخصية في هاته الصيغة 1 بالمائة.

وتمنح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الى جانب المساعدات المالية مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع و التكوين وتسيير المؤسسة و كذا اعطاء الفرصة للمستفيدين للمشاركة في المعارض و الصالونات اين يتم التعارف بينهم وكذا اكتساب الخبرات اللازمة بالإضافة إلى خلق فضاءات لتسويق منتجاتهم وعرضها للجماهير.

وبلغة الارقام بلغ عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة الى غاية 2021-12-31 اكثر من 942214 قرض منها اكثر من 599907 قرض ممنوح للنساء و342307 قرض ممنوح للرجال وبلغت عدد مناصب الشغل المستحدثة الى 1379721 منصب شغل اما الذين استفادوا من الخدمات غير المالية فبلغ عددهم 349715 شخص.

ورغم تلك الارقام المهمة التي ذكرناها الا ان جهاز القرض المصغر في حقيقة الامر لم يعنى بالاهتمام الكافي من طرف الوزارة المعنية كانعدام الرقمنة وضيق المقرات وعدم اعطائه استقلالية كافية من اجل تحقيق نتائج مرضية وواقعية في الميدان.

#### الخاتمة:

لقد حاولت الجزائر تكييف تشريعاتها مع بداية الالفية من اجل تشجيع قطاع الصناعات الصغيرة وهذا بوضع قوانين خاصة بها ووضع اليات ايضا من اجل مساعدتها والنهوض بها و التي من بينها المشاتل(حاضنات الاعمال) والتي تعد من اهم الاليات والطرق من اجل التنمية الاقتصادية في البلاد من خلال تقديم الدعم الكافي واللازم لحاملي الافكار والمشاريع بالإضافة الى المرافقة الدائمة لهم ومساعدتهم في تسويق منتجاتهم<sup>xix</sup> والترويج لها بالإضافة الى مراكز الدعم وصناديق المرافقة كالوكالة الوطنية لتسيير

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز

اقتصاد المعرفة في الجزائر

القرض المصغر والتي أوكلت لها مهمة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة ومرافقة الشباب في مشاريعه الصغيرة

وعليه فكلا من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنات الاعمال يشتركان في ان كلاهما انشئهما المشرع الجزائري من اجل مساعدة الشباب حاملي الافكار والمشاريع ومرافقتهم وتوفير بيئة ملائمة لتسويق والتعريف بمنتجاتهم لكن ولكي تقوم الوكالة والحاضنة بدورهما كما ينبغي يجب:

ادماج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحاضنات الأعمال في الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وإعطاء هاته الوزارة صلاحيات أوسع.

توسيع نقاط الاتصال الخاصة بحاضنات الأعمال على مستوى 58 ولاية من اجل ضمان دور اكبر للمسهل على المستوى المحلي.

تفعيل دور الحاضنات المؤسسية على مستوى كل الجامعات والمعاهد الوطنية وربطها بالشركات الاقتصادية الوطنية.

اعطاء دور اكبر للبنوك من اجل تسهيل منح قروض للمؤسسات الصغيرة.

محااربة البيروقراطية الادارية والتوجه اكثر الى الرقمية للقضاء على كل أشكال التهميش.

الرفع من قيمة التمويل و السلف الذي تقدمه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بما يتماشى مع القدرة الشرائية وارتفاع اسعار المواد الاولية.

**التهميش**

تنص المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 14-04 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004، يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي: ".....تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها احكام هذا المرسوم تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتدعى في صلب النص الوكالة "

ii المرسوم التنفيذي رقم 78-03 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003، يتضمن القانون الاساسي لمشاكل المؤسسات 'الجريدة الرسمية' العدد 13

iii المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 78-03

iv مفرور برودي المؤسسات الناشئة في الجزائر - الواقع والمأمول حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07 / العدد: 03 (2020) ص343

v المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15/09/2020، ج ر عدد 55/صفحة 11

vi سليمان ناصر عواطف محسن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصبيغ الصيرفة الاسلامية'الملتقى الدولي: الاقتصاد الاسلامي الواقع والرهنات'جامعة غرداية'الجزائر'23-24 فيفري 2011'ص 2

vii المادة 4 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

viii د. هبة عبد المنعم د. سفيان قعلول اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية'دراسات اقتصادية'صندوق النقد العربي'العدد 51 - 2019'ص 8

ix المادة 11 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

## ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

x بن نعمان جمال'حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع الاشارة الى الاطار القانوني لحاضنات الاعمال في الجزائر-مجلة ابعاد اقتصادية'عدد 6'ص 494

xd الشريف ربحان وريم بونواله'حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات 'ص 3 Colloque national sur :les stratégies d'organisation et d'accompagnement des pme en algerie ,18 /19 AVRIL/2012,UNIV DE OURGLA

xdii بن نعمان جمال'المرجع السابق'ص 495

xiiiالمادة 2 من المرسوم التنفيذي 78-03 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423هـ الموافق لـ 25 فيفري 2003م ج رقم 13

xiv المادة 3 من المرسوم التنفيذي 78-03

xdv بركة حنان'سويبي صلاح الدين'حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ولاية الوادي'الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017,2018'كلية العلوم الاقتصادية'جامعة الوادي'ص 5

xvi المادة 2 من المرسوم التنفيذي 20-302 مؤرخ في 27 صفر عام 1442 الموافق 15 اكتوبر 2020 ج رقم 64

xvii المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 ج رقم 55

xviii المادة 6 من مرسوم رئاسي رقم 08-10 مؤرخ في 27 يناير سنة 2008

xix د بركان دليلة'حايف سي حايف شيراز'مداخلة بعنوان :حاضنات الاعمال كاداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ولاية بسكرة- الملتقى الدولي :استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر'ص 15

### المراجع:

بن نعمان جمال'حاضنات الاعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –مع الاشارة الى الاطار القانوني لحاضنات الاعمال في الجزائر-مجلة ابعاد اقتصادية'عدد 6.

د بركان دليلة'حايف سي حايف شيراز'مداخلة بعنوان :حاضنات الاعمال كاداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر –ولاية بسكرة- الملتقى الدولي :استراتيجيات تنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

بركة حنان'سويبي صلاح الدين'حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية للقرض المصغر ولاية الوادي'الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017,2018'كلية العلوم الاقتصادية'جامعة الوادي

د الشريف ربحان وريم بونواله'حاضنات الأعمال كآلية لمراقبة المؤسسات الصغيرة نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات

مفروم برودي المؤسسات الناشئة في الجزائر – الواقع والمأمول حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد 07 / العدد: 03(2020)

ولد قادة مختار ————— دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والمؤسسات الناشئة في تعزيز اقتصاد المعرفة في الجزائر

سليمان ناصر عواطف محسن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي الواقع و الرهانات جامعة غرداية الجزائر 23-24 فيفري 2011

المرسوم التنفيذي رقم 04-14 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الاساسي.

المرسوم التنفيذي رقم 03-78 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1423 الموافق 25 فبراير سنة 2003 يتضمن القانون الاساسي لمشاتل المؤسسات 'الجريدة الرسمية' العدد 13.

المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15/09/2020، ج ر عدد 55 صفحة 11.

المرسوم التنفيذي رقم 20-302 مؤرخ في 27 صفر عام 1442 الموافق 15 أكتوبر 2020 ج رقم 64

المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم عام 1442 الموافق 15 سبتمبر سنة 2020 ج رقم 55

مرسوم رئاسي رقم 08 - 10 مؤرخ في 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنة 2008 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.